فلوجوه الاول انه اى وجود الواجب لو تجرد اى عن الماهية بان يكون
غير عارض لها التجرد لغيره لانه على هذا التقدير لا يكون جزءا لاستلزامه
التركيب فيكون نفسها ولابد لذلك التجرد من علة لا يجوز ان يكون
نفسه والا لتنافت لوازمه مع اتحاد الملزوم لانه يكون مقتضيا
للتجرد في الواجب غير مقتض له في غيره فيكون غيره فيكون ممكنا لاحتياجه
في التجرد الى الغير فيلزم كون الواجب ممكنا وهو محال فثبت كونه
زايدا قيل تجرده لعدم الموجب لو وضه اى لم لا يجوز ان يكون تجرده لاجل
عدم الموجب للعروض اذ التجرد لكونه عدم العروض امر عدمي فيكفي فيه
عدم علة العروض اذ الامور العدمية يكفي فيها عدم علة ملكاتها فلا
يحتاج الى علة وجودية قلنا فيحتاج الى عدمه والواجب لا يستغرق الى ما
سواه من وجودي او عدمي قيل الوجود مشكك اي الوجود ليس
طبيعة نوعية حتى يلزم تساوى افرادها في التجرد واللا تجرد بل هو
مقول على افراده بالتشكيك لانه في الواجب اولى واقدم مما في غيره
والمقول على افراده بالتشكيك لا يلزم تساوي افراده التي هي غير واحدة
في التجرد واللا تجرد لاختلافها بالماهية واعتبر النور المقول بالتشكيك
على الانوار فان نور الشمس يقتضي ابصار الاعشى دون غيره قلنا انه
هذا ينزل عن منع غير وارد لانه منع على السند اى لا نم ان الوجود مشكك
وان سلم فلا منع اى كونه مقولا بالتشكيك المساواة بين وجود الواجب
ووجود الممكن في تمام الحقيقة بل يجب كونهما متساويين والا يلزم
الوجود او المباينة الكلية بين الوجودين اذ على تقدير الاختلاف
في تمام الحقيقة لا يخلو من ان يكون بين الوجودين امر مشترك او لا
فان كان لزم التركيب مما به الاشتراك وما به الاختلاف وان لم
يكن لزم المباينة الكلية بين الوجودين وقد بان فسادهما حيث
ان الوجود بسيط وانه وصف مشترك بين جميع الموجودات واذا
كانا متساويين في تمام الحقيقة فلو اقتضى احدهما التجرد دون الاخر لزم

التنافي من لوازم طبيعة واحدة وهو محال ولقايل ان يقول المباينة
الكلية بين الشيئين في الحقيقة لا ينافي الاشتراك في العارض فجاز ان
يكون الوجود المطلق وصفا عارضا مشتركا بين الوجودين المتباينين
في الحقيقة وايضا فالواقع هذا ينزل عن الدليل الاول الى دليل
اخر يدل على الزيادة على تقدير القول بالتشكيك تقريره ان سلم
ان الوجود مشكك فالمدعى وهو الزيادة حاصل ايضا لان الواقع
على الاشياء بالتشكيك لابد وان يكون من عوارضها والا لكان عينها
او جزءها وكلاهما لا يختلفان في الافراد بالاشد والاضعف و
الاقدم والاحدث والاولى وغيره والا لم يكن ذلك الشي بعينه
جزءا للكل ولا نفسا اذ شي واحد في طبيعته لا يختلف بذلك
وهذا ظاهر اذ مقتضى الطبيعة الواحدة واحد فالمعروضات
ان تماثلت اى اتحدت بالنوع او تجانست اى اتحدت بالجنس
لزم المحال لان هو من التماثل الاتحاد في الملزوم مع الاختلاف
في اللوازم ومن التجانس تركب الوجود الذي هو الواجب وان
تباينت اى لم يتحد لا في جنس ولا في نوع كان كل واحد منها مخالفا
للاخر بالذات ومشاركا له في مفهوم هذا العارض وهو عين المدعى
لانا لا نعني بكون الوجود زايدا على ماهية الواجب الا ان الواجب
شي عرض له الوجود وفيه نظر اما اولا فلان قوله الواقع على الاشياء
بالتشكيك لابد وان يكون من عوارضها ممنوع في حصول هذا الغرض
ولا يحتاج الى الترديد المذكور وابطال الاقسام واما ثانيا فلان
هذا الجواب مناقض للجواب الاول لانه يقتضي جواز كون الوجودات
الخاصة متباينة مع اشتراكها في مطلق الوجود وقد ذكر في الجواب
الاول امتناع ذلك واما ثالثا فلانهم ان ارادوا بكون وجود
الواجب زايدا على ماهيته ان له وجودا خاصا عرض له الوجود وهو
هو الذي لزم من الدليل فلا مخالفة بينهم وبين الحكماء اذ هذا

بالنوع
او ؟ المذكوران

Copyright © King Saud University